

الاتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام - شبكة المحاميات والمحامين ضد عقوبة الإعدام شبكة الصحفيين والصحفيات ضد عقوبة الإعدام - شبكة نساء ورجال التعليم ضد عقوبة الإعدام شبكة المقاولات والمقاولين ضد عقوبة الإعدام

الرباط: 10 دجنبر 2024

بلاغ للرأي العام الوطني والدولي

قرّار الحكومة بالتصويت لفائدة قرار الإيقاف العالمي
لتنفيذ عقوبة الإعدام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة
إعلان إيجابي ومسؤول لوزير العدل ينهي مع سنوات طوال من التردد السياسي
مكسب عالي القيمة لكل المناهضات والمناهضين، يقرب من مغرب دون عقوبة الإعدام...

في جلسة الأسئلة الشفوية لزال اليوم الاثنين التاسع من دجنبر أمام مجلس النواب، وجوابا عن أسئلة فرق الأحزاب السياسية الأربعة وهي الأحرار، والأصالة والمعاصرة، والاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية، حول موقف الحكومة المغربية من قرار الأمم المتحدة المتعلق بإيقاف تنفيذ الإعدام على المستوى العالمي، أعلن وزير العدل الاستاذ عبد اللطيف وهي في جواب غير مسبوق لمسؤول حكومي، أن الحكومة قررت التصويت الإيجابي على القرار الأممي حين عرضه خلال هذا الشهر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، و موضحا الدواعي الدستورية والحقوقية المتوفرة للاتجاه نحو معالجة موضوع إلغاء عقوبة الإعدام، والمعززة بالارادة الملكية التي حصنت المغرب والحق في الحياة من تنفيذ أية عقوبة طوال ربع قرن من حكم الملك محمد السادس.

أن مكونات الشبكات المغربية المناهضة الموقعة، ومعهم كل المناهضات والمناهضين لعقوبة الإعدام بالمغرب و بالمنطقة المغاربية، و حلفائهم بالاتلاف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام ومنظمة جميعا ضد عقوبة الإعدام، تعتبر أن موقف المغرب اليوم بالانضمام لدول العالم المصوتة والمناصرة لقرار وقف التنفيذ عالميا، هو مكسب حقوقي ثمين، وخطوة دستورية وسياسية إيجابية، وانتصار لسنوات من الحوار الرصين بين كل الفعاليات المغربية الحقوقية والديمقراطية والسياسية والاجتماعية، وبين الأطراف المعنية بملف إلغاء عقوبة الإعدام من قانونيين وممارسين و خبراء جامعيين، كما يعتبر عنوان نضج ثقافي وفكري مسؤول، البعيد عن كل مناورة شعبية أو أيديولوجية أو انتهازية.

ولا يفوتنا بالشبكات الموقعة، توجيه التحية لشبكة البرلمانيات والبرلمانيين من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، التي واكبت ومنذ تأسيسها، بالعمل المتواصل الذي سجل حضورها الفاعل على الساحة المغربية سواء داخل المؤسسة التشريعية، من خلال الحوار، والأسئلة الشفوية، و حلقات النقاش الوطني والدولي، والذي استمر إلى هذا اليوم زوالا بالأسئلة التي طرحت من قبل البرلمانيات والبرلمانيين في موضوع عقوبة الإعدام والمواطنون...

إن التصريح الحكومي بالبرلمان على لسان وزير العدل، المتعلق بقرار المغرب التصويت الإيجابي على القرار أمام الجمعية العامة والذي يأتي بعد أن امتنع المغرب عن التصويت مع الاسف لفترة دامت من 2007 إلى سنة 2022، لا بد أن يمتد نحو عمق فلسفة الدستور وعمق السياسة الجنائية ومقوماتها، سواء يرفع الالتباس عن دلالات المادة 20 من الدستور باعتبارها قاعدة دستورية ومن النظام العام لإلغاء عقوبة الإعدام، أو باستثمار الأبعاد السياسية والثقافية والقانونية والديبلوماسية للهوقف المعبر عليه اليوم لرفع النقاش لمستوى الحسم في الإلغاء النهائي للإعدام، أو فيما ستأتي به الحكومة و وزارة العدل مستقبلا من مستجدات بالمنظومة الجنائية والعقابية يسير بالموازاة مع المصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي لحقوق السياسية والمدنية المتعلقة بعقوبة الإعدام، وفي المصادقة على نظام روما للحكمة الجنائية الدولية، وكل ذلك سيؤثر إيجابيا في مسارات العدالة الجنائية و مستقبل القضاء بالمغرب... فالإلغاء الإعدام بالتأكيد، يعد مدخلا يعزز بناء مجتمع الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

إن الشبكات الموقعة، وهم يخلدون اليوم العالمي لحقوق الإنسان بشعار الاممي " حقوقنا، مستقبلنا، فورا..."، ومعها كل الطيف الحقوقي والسياسي والنقابي المناهض لعقوبة الإعدام بالمغرب، سيواكبون محطة التصويت بالأمم المتحدة في الأيام القادمة، وما سيتخذها المغرب وهو يرأس دورة مجلس حقوق الإنسان من مبادرات تترجم السير نحو الالتحاق قريبا بمرحلة دول الإلغاء، يؤكدون العزم أنهم سيواصلون نضالهم و باصرار إلى أن يقرر المغرب إلغاء عقوبة الإعدام من كل القوانين العادية والعسكرية، وتخلو السجون من ممرات عقوبة الإعدام، ولنستقبل بالمغرب المؤتمر العالمي القادم لإلغاء عقوبة الإعدام، متمنين إن يتوج موقف المغرب اليوم، بإصدار عفو على المرأة المحكومة وعلى كل المحكومين بالإعدام، ليستفيدوا من عقوبة بديلة.

الموقعون: عن الائتلاف المغربي، عبد الرحيم الجامعي، عن شبكة المحاميات والمحامين، عبد الرحمن العاللي، عن شبكة الصحفيات

والصحفيين، مصطفى العراقي، عن شبكة نساء ورجال التربية والتعليم، مليكة غبار، عن شبكة المقاولات والمقاولين، نادية بخيدة.